الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ ⵓⵎⵣⵡⵓⵔⵏ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8761 ■ الاثنين 02 ربيع الثاني 1448 الموافق لـ14 شتنبر 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info | الأحداث المغربية | alahdathalmaghrabia | @ahdathinfooffcielle

وضع النقط على الحروف بخصوص العلاقات المغربية الإسبانية ورفض أن يكون أصلا تجاريا قبيل الانتخابات

المغرب ليس كبش فداء!

الأحداث المغربية

وضعت وزارة الشؤون الخارجية النقط على الحروف في قضية العلاقات المغربية الإسبانية عقب التطورات الأخيرة.

وأكدت الوزارة، في بلاغ أصدرته يوم الخميس 10 شتنبر الجاري، على خمس نقاط أساسية، مشددة على أن المملكة المغربية لا تقبل أن تكون كبش فداء.

وأوضحت الوزارة في نقطة أولى أن المملكة المغربية اختارت، بشكل سيادي، أن تنخرط مع المملكة الإسبانية في علاقة حسن جوار جغرافي، وتفاهم سياسي، وشراكة اقتصادية، وتعاون أمني.

وقد وجد هذا التوجه ، يضيف البلاغ، تعبيره الأسمى في الإعلان المشترك الصادر في 7 أبريل 2022، عقب اللقاء الذي جمع بين جلالة الملك محمد السادس، ورئيس الحكومة الإسبانية، فخامة السيد بيدرو سانشيز.

وبعيدا عن أي جدل وسجال، شدد البلاغ على أن صوت العقل وخطاب الصراحة يقتضيان طرح أسئلة مباشرة: لماذا يتم الاستمرار في توجيه الاتهامات للمغرب، في غياب أي معطيات أو وقائع أو تقارير تثبت أي تورط للسلطات المغربية؟ ولماذا لم يتم ترحيل المهاجرين غير النظاميين، علما أن الحكومة المغربية قد التزمت رسميا بإعادة استقبالهم؟ ولماذا يتم الإبقاء على القاصرين غير المصحوبين بعيدا عن أسرهم علما أن المغرب طالب بإلحاح بعودتهم؟، مشددا على أن الجواب عن هذه الأسئلة لا ينبغي البحث عنه في المغرب ولكن لدى الفاعلين الإسبان المعنيين.

وقد عبر المغرب عن أسفه لاستمرار بعض الأوساط السياسية والإعلامية الإسبانية في توظيف المملكة لخدمة أجندات داخلية، مسجلا أن ما يبعث على الأسف الشديد أن تسقط أحزاب تاريخية، يفترض أنها متمرسة على التدبير الحكومي، في هذا المستنقع، حيث تطغى المزايدات غير العقلانية والشعبوية على صوت العقل.

وعبرت الوزارة عن الأسف لكون مؤسسات تشريعية وقضائية موقرة تتبنى مبادرات غير موفقة تغذي الخلاف. إن هذه الانزلاقات، التي يحل فيها التبخيس محل التبصر، والاتهام محل التحليل الموضوعي، تندرج ضمن استراتيجية تخويف تضر بالجميع.

وفي نقطة خامسة، ترفض المملكة المغربية أن تكون أصلا تجاريا قبيل الانتخابات. كما لا تقبل أن تكون كبش فداء لتصفية حسابات سياسوية.

ومعلوم أنه لحد الآن وبشكل رسمي، ليس في يد الحكومة الإسبانية دليل إدانة واحد للمغرب، بل بالعكس كل التحقيقات تنتهي نتائجها إلى تبرئة المغرب، وهو ما صرح به مسؤولون إسبان في أكثر من مناسبة، وإن كانت صيغهم تختلف بسبب حالة الضغط التي يمارسها اليمين المتطرف واليسار المتطرف، وبسبب الخوف من انفراط عقد تحالف حكومي هش، أو خسارة الانتخابات القادمة لفائدة اليمين المتطرف.

2

«التراكتور» واقتصاد «تي جي في»!

كلمة الأحداث

الصحافة المغربية.. امتحان المستقبل!

الأحداث المغربية

يتوجه المشهد الصحفي المغربي، غدا الثلاثاء 15 شتنبر 2026، إلى صناديق اقتراعه الخاصة به، وبمهنته، لأجل انتخاب سبع زميلات وزملاء سيتحملون المسؤولية الجسيمة، مسؤولية تمثيل الصحافيين المهنيين، داخل «المجلس الوطني للصحافي»، رفقة سبع زميلات وزملاء آخرين، منتدبين، سيتحملون مسؤولية لا تقل جسامة، هي مسؤولية تمثيل المقاولات الإعلامية الوطنية داخل المجلس ذاته.

هذه الأنتخابات المهنية، التي تزامنت مع الانتخابات التشريعية، ليست عادية، وليست تمرينا بسيطا، وليست شيئا يمكن المرور قربه دون التوقف عند بعض قليل من المنتظر الكثير منه.

أولا هذه الانتخابات، تأتي لكي تضع حدا لحالة من (اللاقانونية) عاشها المشهد الإعلامي المغربي، بسبب التطاحنات الداخلية، جعلته يمضي قرابة السنة دون التوفر على بطاقة مهنية، مسجلا وقتا مستقطعا مؤسفا من ذاته ومن تنظيم هذه الذات.

لذلك يبدو الحرص اليوم على تنظيم هذه الانتخابات، للخروج من حالة النشاز هذه، حرصا لصالح المهنة، مثلما يبدو الصوت الآخر الراغب في إطالة أمد الفوضى واللاقانون، مجرد صوت قادم من ماضي مصالح يراد الحفاظ عليها بأي ثمن.

الجميل هذه المرة هو أن الشغيلة الإعلامية، بمكونيها معا: الصحافيين المهنيين وأرباب المقاولات الإعلامية، فطنت إلى أن البقاء رهينة الخصومات وكتابة البلاغات والبلاغات المضادة أمر يصب في صالح «رعاة فوضى الحواس» الذين سقطوا سهوا على المشهد الإعلامي، ومارسوا فيه، وبسبب هذه الفوضى، شعوذتهم الإعلامية، حتى صاروا ملاذ وقبلة كل الراغبين في بقاء الوضع على ما هو عليه، في مشهد بئيس وكئيب ومحزن، ويدل فقط على ضرورة الخروج من حالة الهوان هذه في أسرع وقت ممكن.

ثانيا هذا التمرين الديمقراطي أساسي لمهنة لم تجرب الديمقراطية الداخلية إلا في القليل والعابر من المحطات.

نعم، تتحدث الصحافة باستمرار عن انتخابات الآخرين، من انتخابات السياسيين إلى انتخابات بقية المهن والحرف الأخرى، وحتى انتخابات الرياضات والهوايات، لكنها تستثني نفسها من حديث الصباح والمساء الديمقراطي هذا، القائم على تداول الأيام بين الناس، والمؤمن بأن كل وأي شيء، لو دام لغيرك لما وصل إليك.

لذلك يعتقد المشهد الإعلامي الوطني، وهو محق ربما في ذلك، أن وجوها بعينها هي التي اعتلت صدارة تسيير كل مؤسساته، منذ بدأت الصحافة في المغرب، وحتى توقفت لحظة صدمة كورونا، لكي تعيد النظر في كل شيء، ولكي ترسم طريق مستقبلها الحقيقي والجديد على أسس غير تلك التي توافق عليها القادمون من القديم، وقرروا أنها ستظل النبراس حتى ختام الختام.

ومن هنا تأتي أهمية هذا التمرين الديمقراطي لكي يفرز من بين نخب إعلامنا، جديدها والقديم، ثلة راغبة فقط في الإصلاح ما استطاعت، طالبة التوفيق من الله أولا، ومن خبرتها الميدانية في مختلف المؤسسات الإعلامية التي تنتمي إليها، ومعتمدة أساسا على المهنة وعلى انتمائها للمهنة، وحلمها للمهنة بخير كثير.

ثالثا وأخيرا، وليس آخرا: نفهم جميعا في هذا الميدان اهتمام القريب والبعيد بنا وبمهنتنا، بل ونفهم حتى تطاول بعض القادمين من مهن وميادين أخرى علينا وعلى حرفتنا وعلى شؤوننا الداخلية، لأن الصحافة، مثل الكرة تماما، الكل يفهم فيهما والكل يرغب في ممارستهما، والكل ينظر لهما ويفتي في عوالمهما، لكن قلة قليلة تستطيع ممارستهما، لذلك لا نستغرب هذا التدخل الأجنبي، ولا نتعجب من هذا الفضول، بل نعتبرهما دليلا حقيقيا على أن الصحافة في المغرب حية، ولم تمت مثلما يقول الكاذبون والمتنمون لميادين الفوضى الأخرى الساقطون عليها من عدم.

هي قائمة الآن، بصعوبة نعم، لكنها حية تقاوم رغبة الكثيرين في قتلها فعلا، والأجمل من ذلك هي الآن تستفيق لكي تستعيد عافيتها، ولكي ترمم كل ركن فيها، ولكي تبني علاقات صحية جديدة مع نفسها أولا، وهذا هو أهم الأهم، ثم مع محيطها الذي ينبغي أن تفرض عليه احترامها لكي يتعامل معها فعلا باعتبارها سلطة رابعة حقيقية لديها دور حقيقي في البناء الديمقراطي المجتمعي في وطننا العظيم المغرب.

هي انتخابات لأجل مستقبل مهنة ولدت نبيلة، ويجب أن تعيش نبيلة حتى الختام، تطبق ما تقوله من شعارات، وتمارس عن حق الحرية والديمقراطية والتعدد والاختلاف والتداول على المسؤوليات، قبل أن تطالب الآخرين بممارسة كل هذا الكلام.

حظ سعيد لصحافتنا المغربية، ففي خيرها خير للبلد كله.

قرروا الاستمرار في التصعيد ونفوا وجود أي انقسام

غضب المحامين يتفاقم

الرباط فطومة نعيمي

مع أن القانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة قد دخل حيز التنفيذ، لكن ذلك لم يضع حدا للأزمة المستمرة بين جمعية هيئات المحامين بالمغرب والحكومة فالجمعية قررت مواصلة التوقف عن تقديم الخدمات المهنية، فيما شدد رئيسها، الحسين الزياني، على أن الأمر الملكي بتنفيذ القانون لا يحمل موقفا من مضمون الخلاف ولا يجعل الملك «حكما» بين الحكومة والمحامين.

وقال الحسين الزياني رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، خلال ندوة صحافية عقدها مكتب الجمعية مساء الخميس 10 شتنبر2026 واختار لها عنوانا: «قانون مهنة المحاماة ومساره وموقف المحامين منه»، إن قرار مواصلة التوقف اتخذ بالإجماع، نافيا وجود انقسام داخل المؤسسات المهنية بشأن هذه الخطوة. وأعلن أن مكتب الجمعية سيجتمع يوم 20 شتنبر الجاري بالرباط لتقييم الوضع واتخاذ القرار الذي يراه مناسبا بشأن المرحلة المقبلة.

ويأتي ذلك بعدما استكمل القانون مساره التشريعي ونشر في الجريدة الرسمية، في وقت تتمسك فيه الجمعية بمواقفها الرافضة لما تعتبره اختلالات شابت مسار إعداد النص، مؤكدة أن دخول القانون حيز النفاذ لا يعني بالنسبة إليها نهاية أسباب الأزمة.

واختار الزياني في مستهل دفاعه عن استمرار موقف الجمعية التأكيد على ضرورة عدم تحميل الأمر الملكي بتنفيذ قانون المهنة دلالات تتجاوز طبيعته القانونية والإجرائية.

وقال الزياني، في هذا الصدد، إن الأمر بالتنفيذ «شكلية إجرائية مسطرية» وليس إجراء منشئا لمضمون القانون، مؤكدا أن الملك «لم يكن حكما بين الحكومة وبين المحامين أبدا». وأضاف أن الأمر بالتنفيذ لا يتضمن، بحسب تصوره، وجهة نظر ملكية بشأن الخلاف القائم حول النص.

6

صدى الانتخابات

بني ملال الكبيرة ثعبان

كشفت مصالح الأمن أن أشرطة قديمة لانتخابات 2021 تتم إعادة ترويجها على أنها تتضمن وقائع حديثة، مع ما يؤثر على عدد من الناخبين من رواد مواقع التواصل الاجتماعي.

وكانت ولاية أمن بني ملال قد تدخلت للتحري حول شريط فيديو منشور على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، صباح يوم السبت 12 شتنبر الجاري، يظهر فيه أشخاص يتبادلون العنف بالشارع العام، ومشفوع بتعليق يزعم بأن شابا تعرض للعنف من قبل أشخاص يقومون بحملة انتخابية بمدينة بني ملال.

وقد أوضحت الأبحاث والتحريات المنجزة أن مصالح الشرطة بولاية أمن بني ملال لم تتلق أية شكاية أو وشاية أو بلاغ هاتفي في شأن وقوع هذه الأفعال الإجرامية.

كما أظهرت الخبرة التقنية المنجزة أن هذا الشريط قديم وتمت إعادة نشره بشكل مضلل خارج سياقه الزمني، حيث تبين أنه شكل موضوع تداولات إعلامية خلال شهر شتنبر من سنة 2021.

وإذ تحرص ولاية أمن بني ملال على توضيح المعطيات المتعلقة بهذا الشريط المصور، فإنها تؤكد في المقابل على تفاعلها الجدي والإيجابي مع كل ما من شأنه أن يمس بالإحساس بالأمن لدى المواطنين.

في ظل التوتر الكبير القائم بين البلدين

السلطات السبتية تمارس التضييق على المغاربة العابرين

تطوان مصطفى العباسي

تصر السلطات السبتية على ممارسة كل أساليب التضييق على العابرين من باب سبتة في سفرهم نحو إسبانيا، خاصة المغاربة من حاملي تأشيرة شنغن. وقامت السلطات السبتية، خلال اليومين الأخيرين، بإجراءات جديدة لا أساس قانوني لها، تؤكد من خلالها محاولات بعض الجهات اليمينية صب مزيد من الزيت على الوضع المتوتر حاليا.

في ظل التوتر الكبير القائم حاليا بين البلدين، تحاول التيارات اليمينية الساعية لتقويض العلاقات مع المغرب، إلى استغلال أزمة سبتة الأخيرة، حيث سارعت تلك الجهات لخلق تضييق أكثر، من خلال مطالبة حاملي التأشيرات الراغبين في العبور بالتوفر على حجز فندقي مؤكد، ومبلغ مالي لا يقل عن 1000 أورو نقدا (أكثر من مليون سنتيم).

وترفض تلك السلطات بالمعبر كليا اعتماد البطائق الائتمانية، ولو بوجود وصولات تؤكد التوفر على مبالغ مالية كبيرة محولة للأورو، ويمكن اعتمادها في مختلف عمليات الصرف. كما يرفضون أي حجة للإقامة مهما كانت، ولو بالنسبة لمن يسافرون لزيارة أهاليهم، حيث يفرض عليهم التوفر على الحجز الفندقي المؤكد، ومن ثم رفض دخول عدد كبير من المسافرين المغاربة.

وخلفت هاته الإجراءات غضب واستياء الكثيرين، إذ اعتبر هؤلاء المسافرون والعابرون أن ما حدث يدخل ضمن محاولات الضغط على المغرب وخلق مشاكل بالمعابر الحدودية، خاصة بالنسبة لمن اعتادوا المرور عبر باب سبتة. في حين علق البعض على ذلك بكون الخاسر من هاته العملية هي سبتة نفسها الواقعة تحت الأزمة الاقتصادية.

ارتباطا بذلك، أوضح أحد العابرين، الذين تم منعهم من الدخول، في تصريح للجريدة قائلا: «أمتلك بطاقة ائتمانية بها رصيد مالي أكثر مما سأحتاجه لإقامتي هناك. لقد كانت سبتة تستفيد من العابرين المسافرين، يقتنون تذاكر الباخرة، يقضون بها بعض الوقت، يصرفون بعض الأوروهات، واليوم سلطاتها تمنع السياح من الدخول، سنغير الوجهة ونسافر عبر الميناء المتوسطي».

ما صرح به المعني يرى فيه الكثيرون عين الصواب، وهو ما قد يدفع بالسبتيين، خاصة أصحاب المحلات والمطاعم، إلى الاحتجاج على قرار سلطات مدينتهم، إذ ستقلص حتى بعض المداخيل التي كان يوفرها هؤلاء المسافرون، وإن كانوا يقضون بعض الوقت بالمدينة، لكنهم يصرفون أموالا...

النيابة العامة تحقق في شكاية بالابتزاز والتهديد

شكاية تفجر صراعات حزبية ومالية

الأحداث المغربية

أعلن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس، أول أمس السبت، أن النيابة العامة تعتزم مواصلة البحث في شكاية تقدم بها سجين بشأن ادعاءات بتعرضه للابتزاز والتهديد بالسجن خلال الحملة الانتخابية لسنة 2021، وترتيب الآثار القانونية اللازمة على ضوء ذلك.

ورغم أن البلاغ لم يشر إلى هوية المعني بالأمر إلا أن الموضوع يتعلق بالبرلماني التجمعي رشيد الفايق الرئيس السابق لجماعة أولاد الطيب، الذي يقضي عقوبة حبسية بثماني سنوات، بسبب قضية تتعلق بالفساد المالي، والذي خرج محاميه ليوجه اتهامات خطيرة لقياديين في حزب التجمع الوطني للأحرار حول صراع سياسي ومالي.

وأوضح الوكيل العام للملك، في بلاغ، أنه تبعا للندوة الصحفية التي نظمها أحد المحامين بهيئة المحامين بفاس، بخصوص شكاية سبق تقديمها، حسب ذكره، لموكله الذي يقضي عقوبة حبسية، دون أن يتم فتح بحث بشأنها، اطلعت النيابة العامة على بعض التفاصيل المرتبطة بالشكاية انطلاقا مما جاء على لسان دفاع المعني في الندوة الصحفية المذكورة، مما لم يسبق أن تضمنته الشكاية من قبل.

وأشار إلى أن النيابة العامة تعتزم، تفعيلا منها للصلاحيات المخولة لها قانونا، مواصلة البحث في شكاية المعني بالأمر وترتيب الآثار القانونية اللازمة على ضوء ذلك.

الإدارة الضريبية تفتح تحقيقات حول ممتلكات المستفيدين من السكن الاجتماعي

بلجيكا تتعقب عقارات المهاجرين في المغرب

عبد الواحد الدرعي

كشفت معطيات رسمية في بلجيكا أن المغرب في صدارة الدول التي شملتها مئات التحقيقات، بشأن احتمال امتلاك مستفيدين من السكن الاجتماعي في بلجيكا لعقارات أخرى خارج البلاد.

وبين يونيو 2021 ونهاية 2023، مولت السلطات الفلامانية 928 عملية مراقبة، أسفرت 476 منها عن إثبات وجود عقار في الخارج، أي بنسبة بلغت 51.3%. وحسب تصريح رسمي لوزيرة السكن الفلامانية ميليسا ديبريتر، فقد شملت التحقيقات 368 ملفا مرتبطا باحتمال امتلاك عقارات في المغرب، مقابل 295 في الحصيلة السابقة.

وسجل إقليم ليمبورغ العدد الأكبر من الملفات بـ533 تحقيقا و307 نتائج إيجابية، يليه إقليم فلاندر الشرقية بـ215 تحقيقا، أسفرت عن اكتشاف 90 عقارا.

وشددت الإدارة الفيدرالية للمالية في بلجيكا إجراءاتها المتعلقة بالتصريح بالممتلكات العقارية الموجودة خارج البلاد، داعية المقيمين ضريبيا على الأراضي البلجيكية، من أفراد الجالية المغربية، إلى التصريح بالعقارات التي يملكونها في المغرب.

ويشمل هذا الالتزام مختلف أنواع الممتلكات العقارية، من المنازل والشقق إلى الأراضي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة، وسواء خصصت للسكن أو العطلات أو انتقلت إلى أصحابها عن طريق الإرث، وكذلك المداخيل المتحصلة عنها ويمكن الاستناد، بحسب الحالة، إلى القيمة السوقية الحالية أو ثمن الاقتناء أو القيمة المصرح بها في الإرث أو الهبة.

ويمكن إنجاز التصريح إلكترونيا عبر المنصة الضريبية الرسمية التابعة للمالية البلجيكية أو بواسطة النموذج الورقي المخصص للعقارات الموجودة بالخارج، مع تقديم بيانات عن موقع العقار ونوع الحق العيني وتاريخ الاقتناء ونسبة الملكية والقيمة.

وتدخل هذه الإجراءات ضمن قواعد الشفافية الجبائية المعمول بها في بلجيكا، ولا تعني، وفق السلطات البلجيكية، فرض ضريبة إضافية بشكل تلقائي على العقارات الموجودة خارج البلاد.

ولا يعني الرقم المسجل في المغرب أن جميع هذه الملفات انتهت بإثبات امتلاك عقار، إذ إن عدد الحالات الإيجابية البالغ 476 حالة يشمل مئات التحقيقات المنجزة، وتبدأ هذه المراقبة عادة عندما تشتبه جهة تدبير السكن الاجتماعي في امتلاك المستفيد عقارا بالخارج، وهو ما قد يتعارض مع شروط الاستفادة من السكن المدعوم في بلجيكا.

وتحذر السلطات البلجيكية المقيمين من تبعات عدم التصريح بالممتلكات العقارية الموجودة خارج البلاد، أو تقديم معلومات غير مطابقة للواقع، وقد تترتب عن المخالفات إجراءات قانونية وغرامات، ما يجعل التصريح وتحيين المعطيات التزاما ضريبيا بالنسبة إلى الأشخاص المعنيين.

وبلغت تكلفة عمليات البحث التي مولتها فلاندر نحو 1.39 مليون يورو بين 2021 و2023، فيما دخل اتفاق جديد مع الشركات المكلفة بالتحقيقات حيز التنفيذ في مارس 2024، دون صدور حصيلة رسمية جديدة عن نتائج حتى الآن، وتندرج هذه الإجراءات ضمن آليات تبادل المعلومات والقواعد الضريبية الدولية، مع مراعاة الاتفاقيات الرامية إلى تفادي الازدواج الضريبي بين الدول.

المغرب يراهن على نمو 4.1% في 2027 وسط ضبط تدريجي للعجز والمديونية

4 أولويات تحكم مشروع قانون المالية

الأحداث المغربية

أيام قليلة قبل أن تحدد صناديق الاقتراع ملامح التسيير الحكومي المقبل، تكشف وزارة الاقتصاد والمالية في وثيقة لها حصيلة تنفيذ الميزانية والتأطير الماكرو-اقتصادي الثلاثي اعتبرت فيها أن الاقتصاد المغربي حافظ على وتيرة نمو لافتة خلال 2025، إذ سجل الناتج الداخلي الخام نسبة 4.9 بالمائة، متجاوزا بذلك المعدل السنوي المسجل بين 2022 و2024 والبالغ 3.3 بالمائة، بفضل انتعاش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 8.2 بالمائة واستمرار دينامية الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3.9 بالمائة. ولم يقتصر الأداء على وتيرة النمو، بل امتد إلى جودته، حيث تصدر الاستثمار قاطرة الطلب الداخلي بتقدم بلغ 14.3 بالمائة، في مقابل تباطؤ نسبي لاستهلاك الأسر إلى 1.2 بالمائة فقط.

وتشير التوقعات المحينة لسنة 2026 إلى تسارع النمو نحو 5.3 بالمائة، مدفوعا بقفزة القيمة المضافة الفلاحية إلى 15.1 بالمائة بفعل موسم فلاحي استثنائي أفرز إنتاجا حبوبيا بلغ 90 مليون قنطار، بعدما كانت الفرضية الأولية للقانون المالي لا تتجاوز 70 مليون قنطار. كما تمت مراجعة سعر خام برنت إلى 85 دولارا للبرميل عوض 65 دولارا، انعكاسا لتداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الأسواق الطاقية العالمية.

7